S/PV.3916

الأمم المتحدة

مؤقت



مجلس الأمن

السنة الثالثة والخمسون

الجلسة ٣٩١٦

الخميس، ١٣ آب/أغسطس ١٩٩٨، الساعة ١٧/٣٠

نيويورك

الرئيس: السيد تورك .... (سلوفينيا)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي	السيد فيدوتوف
البحرين	السيد المنصور
البرازيل	السيد أموريم
البرتغال	السيد سواريس
السويد	السيد دالغرن
الصين	السيد شن غوفانغ
غابون	السيد دانغي ريواكا
غامبيا	السيد جاغني
فرنسا	السيد ثيبو
كوستاريكا	السيد نيهاوس
كينيا	السيدة أوديرا
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد غومرسال
الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بيرلي
اليابان	السيد تاكاسو

جدول الأعمال

الحالة في أنغولا

تقرير الأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا (S/1998/723)

98-85664

افتتحت الجلسة الساعة ١٧/٣٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في أنغولا

تقرير الأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا (S/1998/723)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثلة أنغولا تطلب فيها دعوتها إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بعد موافقة المجلس، أن أدعو تلك الممثلة إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لها حق التصويت، وذلك وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغلت السيدة كويلهو دا كروز (أنغولا)، مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج بجدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا، الوثيقة S/1998/723.

ومعروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/1998/749 التي تحتوي على نص مشروع القرار الذي تقدمت به البرتغال والاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية.

وأود أن استرعي انتباه أعضاء المجلس الى الوثيقة S/1998/728 والتي تحتوي على نص رسالة مؤرخة في ٧ آب/أغسطس ١٩٩٨ موجهة الى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن بالنيابة المنشأة بموجب القرار ٨٦٤ (١٩٩٣) والمتعلقة بالحالة في أنغولا.

المتكلم الأول على قائمتي ممثلة أنغولا وأعطيها الكلمة.

السيدة كويلهو دا كروز (أنغولا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئتكم، باسم حكومتي، على تقلدكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. كما أود أن أهنئ سلفكم، السفير لافروف، على العمل الإيجابي الذي قام به خلال ولايته.

نجتمع اليوم وآفاق سلم طويل ودائم في أنغولا ما زالت سرابا. فبعد بوادر واعدة ومشجعة أعقبت إضفاء الشرعية على اتحاد يونيتا في بداية هذا العام، تنزلق عملية السلام الآن منزلقا خطرا نتيجة للتدهور المطرد والسريع في الحالة الأمنية في أرجاء كثيرة من أنغولا. وواقع الأمر أن اتحاد يونيتا، بدلا من أن يلتزم بالتزاماته وبواجباته بموجب عملية السلام، اختار أن يشن هجمات مسلحة بغية احتلال أراض إضافية، مستهدفا بذلك أساسا السكان المدنيين وسلطات الحكومة المحلية والشرطة الوطنية والقوات المسلحة.

ونتيجة لموجة العنف هذه، قتل أكثر من ٦٥٠ شخصا، وجرح ٥٠٠ واختطف أكثر من ٦٠٠، وكان معظم الضحايا من المدنيين. زد على هذا أن اتحاد يونيتا عاد الى احتلال ٩٠ منطقة كان قد تم فيها تطبيع إدارة الدولة. وليس في هذا نكسة فحسب، بل أدى أيضا الى زيادة هائلة في عدد اللاجئين والمشردين.

إن حكومتي تندد بشدة بهذه الأعمال، التي تعتبر انتهاكا صارخا لبروتوكول لوساكا ولقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. كما أن هذا النمط من الانتهاكات يثير الشكوك القوية حول التزام اتحاد يونيتا المزعوم بتنفيذ بروتوكول لوساكا تنفيذا كاملا. ولولا عدم صدق نوايا اتحاد يونيتا المستمر وتقاعسه عن تطبيق اتفاقات السلام، لكانت أنغولا الآن تعيش في سلام.

إن الأزمة والمأزق الحاليين في عملية السلام ليسا نتيجة لتعقد العملية فحسب. إن موقف اتحاد يونيتا يدعونا الى الاعتقاد بأن السيناريو الحالي ما هو إلا استراتيجية تتبعها قيادة اتحاد يونيتا لتعويق قدرة الحكومة على الحكم، ولإضعاف الحالة الاجتماعية والاقتصادية، ولإثارة الفوضى، مؤملا بذلك في خلق جو يساعد اتحاد يونيتا على تقلد الحكم في أنغولا بالقوة.

وهناك دلائل دافعة على هذا. لقد كذب اتحاد يونيتا عامدا على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بصدد تسريح قواته وتجريدها من السلاح. أولا: ما زال اتحاد يونيتا يحتفظ بعدد من الوحدات العسكرية المكونة من الآلاف من الرجال المدججين بالسلاح. ثانيا: يتحاشى اتحاد يونيتا تطبيع بسط سلطة الدولة في مواقع رئيسية وهي أندولو، وبايلوندو، وناريا ومونجو. وهذه المناطق تستخدم في استلام الأسلحة وغيرها من أنواع العتاد الذي يهربه تجار الأسلحة الدوليون إليها. ثالثا: يرجئ اتحاد يونيتا المرة بعد المرة عودته الكاملة الى العاصمة، مستخدما في ذلك ذرائع واهية مشكوكا فيها.

وفي عطلة نهاية الأسبوع الماضي، قتلت قوات اتحاد يونيتا أكثر من ١٥٠ مدنيا بصورة وحشية خلال هجوم مسلح انتهى باحتلال مدينة كوندا - ديا - باسي، في مقاطعة مالانجي. ومنذ أقل من شهر، قُتل أكثر من ٣٠٠ مدني في بولا، في مقاطعة لوندا نورتي على أيدي قوات اتحاد يونيتا.

إن الشعب الأنغولي وقد أثارت حفيظته أعمال القتل البغيضة هذه، ليؤمل في أن يتخذ المجتمع الدولي، وخاصة مجلس الأمن، خطوات لوضع حد لهذه الفظائع. والتنديد بهذه الأعمال لا يكفي وحده لإرغام اتحاد يونيتا على إيقاف هذه الأعمال الوحشية والالتزام بعملية السلام. والحاجة تدعو الى عمل أقوى من هذا. إن الحكومة الأنغولية، كعضو في أسرة الأمم المتحدة، تستحق أن تنال الدعم الضروري من الأمم المتحدة لكي تحول دون تصعيد جديد للحرب.

إن فرض مجلس الأمن للجزاءات ضد اتحاد يونيتا يوجه رسالة واضحة لقيادة اتحاد يونيتا بأن المجتمع الدولي لن يتساهل إزاء طرقه وخططه التسويفية للعودة الى الحرب. من أجل هذا نعتقد بأن الجزاءات الحالية، لكي تزداد فعالية، لا بد وأن تصاحبها تدابير أخرى لإحكام عزلة الجناح العسكري لاتحاد يونيتا.

ويبدو أن الجناح العسكري لاتحاد يونيتا لم يفهم بعد أن أعماله الهادفة الى تقويض تنفيذ بروتوكول لوساكا ومحاولاته للاستيلاء على السلطة بالقوة ستذهب هباء. ولن تؤدي أعمال اتحاد يونيتا إلا الى المزيد من إزهاق الأرواح بين الأبرياء الذين يزعم أنه يحميهم، والى تدمير البلاد التي يزعم أنه يدافع من أجلها. وبدلا من لجوء قيادة اتحاد يونيتا الى مناورات ستفضي الى تعطيل الوفاء بواجباتها الحالية إزاء عملية السلام، ينبغي لها أن تسعى الى السماح بتطبيع بسط سلطة الدولة دون شروط أو معوقات في المناطق التي لا يزال اتحاد يونيتا يحتلها، وأن تكف فورا عن كل الهجمات العسكرية، وأن تسرح بالفعل كل قواتها في موعد لا يتجاوز نهاية هذا الشهر، وأن تقيم مقرها في العاصمة في موعد لا يتجاوز ٢٧ آب/أغسطس الحالي.

إن حكومة أنغولا التي ما زالت ملتزمة بتسوية سلمية للنزاع، ستستمر في بذل أقصى جهودها للحيلولة دون استئناف الأعمال العدوانية، ولتحقيق نتيجة ناجحة لعملية السلام. ونأمل في أن يساعد مشروع القرار الذي سيعتمد اليوم في إقناع اتحاد يونيتا على التقيد بالتزاماته.

وأخيرا، اسمحوا لي بالإشارة مرة أخرى بالعمل الذي قام به الممثل الخاص الراحل للأمين العام، السيد أليون بلونديت بيي، من أجل قضية السلام في أنغولا. وإننا على ثقة من أن خلفه، السيد عيسى ديالو سيواصل دور السيد بيي بنفس النشاط والحكمة.

ونود أيضا أن نغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديرنا للبلدان المراقبة الثلاثة لجهودها في إحلال السلام في أنغولا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثلة أنغولا على الكلمات الرقيقة التي وجهتها إليّ وإلى سلفي.

وأفهم أن مجلس الأمن على استعداد للتصويت على مشروع القرار المطروح أمامه الآن. وما لم أسمع اعتراضا، سأطرح مشروع القرار للتصويت.

لا أرى اعتراضا؛ تقرر ذلك.

أعطي الكلمة أولا لأعضاء مجلس الأمن الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد اموريم (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في الشهور الأولى من هذه السنة شاهدنا بعض التطورات الإيجابية في عملية السلام في أنغولا. وقامت حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية بإضفاء الطابع القانوني على الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) كحزب

سياسي، ورشحت حكاما للمقاطعات من يونيتا وبدأت عملية تعيين السفراء من هذه الحركة. وأصدر الرئيس خوسيه ادواردو دوس سانتوس قرارا بمنح مركز خاص للسيد سافيمبي باعتباره قائد أكبر حزب للمعارضة. وجرى تكثيف عملية نزع سلاح السكان المدنيين.

وفي بداية حزيران/يونيه كنا في منعطف حاسم آخر في عملية السلام المعقدة في أنغولا. وقد أصبنا بخيبة الأمل لأن تنفيذ بروتوكول لوساكا قد خرج عن مساره مرة أخرى نتيجة لعدم امتثال قيادة يونيتا. ولم يكن أمام مجلس الأمن بعد ذلك سوى اتخاذ القرار ١١٧٣ (١٩٩٨) في ١٢ حزيران/يونيه، الذي أدان فيه قيادة يونيتا واعتبرها مسؤولة عن عدم تنفيذ التزاماتها كاملة بموجب بروتوكول لوساكا. وفي نفس القرار، فرض المجلس جزاءات مالية على اتحاد يونيتا واعتمد تدابير تستهدف إيقاف الاتصالات وعمليات التجارة التي تفيد قيادته، على أمل أن يكون لذلك أثر على موقف يونيتا.

إن الحادث المشؤوم الذي أودى بحياة السيد بيي قد أوجد فراغا كان له تأثير سلبي على عملية السلام. وبذلك، وبالرغم من الإجراءات الشديدة التي اتخذها مجلس الأمن، فإن الحالة في أنغولا قد ازدادت تدهورا، كما ذكر الأمين العام في تقريره الوارد في الوثيقة S/1998/723.

وما زال اتحاد يونيتا يرفض تحويل المواقع في أنغولا الى إدارة الدولة، وانشغل بمحاولة أن يستعيد بالقوة المواقع التي كان قد حولها بالفعل. وهذان جانبان فقط من الحالة المتعددة الجوانب التي تتسم بالتدهور والتي أشارت إليها ممثلة أنغولا.

ولوحظت بعض البوادر الإيجابية، وإن كانت متواضعة، في الحالة في أنغولا بعد وصول السيد الإبراهيمي، المبعوث الخاص للأمين العام، الى ذلك البلد في ٣١ تموز/يوليه. فقد اجتمع مع الحكومة ومع قيادة يونيتا ويقوم بجولة في بلدان المنطقة.

ونأمل أن تتمكن اللجنة المشتركة من استئناف عملها بصورة بناءة وأن تتم إعادة إجراء حوار منتظم. ولكن أود أن أؤكد مرة ثانية أنه، في حالة عدم وفاء اتحاد يونيتا بجانبه من اتفاق السلام قريبا، سنصل الى حالة يكون فيها مجرد وجود قوة مأذون بها من مجلس الأمن في أنغولا مطروحا للتساؤل.

ويوافق وفدي على التمديد المقترح لولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا لمدة ٣٠ يوما. وبالتالي سنتبع التوصية المقدمة من الأمين العام في تقريره. وفيما يتصل بمشروع القرار ذاته - الذي سيصوت وفدي تأييدا له - أود أن أبرز أنه يؤكد، بشكل مناسب مسؤولية يونيتا الأساسية عن النكسة التي تعرضت لها عملية السلام. كذلك يدعو المجتمع الدولي، على نحو مناسب، الى المراعاة التامة لأحكام القرارات ١١٧٣ (١٩٩٨) و ١١٢٧ (١٩٩٧) و ٨٦٤ (١٩٩٣). ونرى أن المجلس باتخاذ هذا الموقف الحازم سيتمكن من التأثير إيجابيا على مسار الأحداث الفعلي في أنغولا والمساهمة في السلام الذي طال انتظاره في ذلك البلد.

السيد ريتشموند (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بعد مرور عشر سنوات على مشاركة الأمم المتحدة لأول مرة في أنغولا، وأربع سنوات على توقيع بروتوكول لوساكا، كان ينبغي أن تكون عملية السلام قد قاربت الانتهاء. وبدلا من ذلك، تقترب بشكل خطير من الانهيار. ولم يفت الأوان بعد للابتعاد عن حافة الهاوية، ولكن جر شعب أنغولا الى مزيد من القتال أو إعادة عملية السلام الى مسارها يتوقف على حكومة أنغولا وعلى يونيتا في المقام الأول.

نحن نثني على القرار الذي اتخذه الأمين العام بإيفاد السيد الإبراهيمي الى أنغولا وتعيين السيد ديالو ممثلا خاصا له. ويواجه كلاهما مهام صعبة وهما يتمتعان بكامل تأييدنا. ولكن جهودهما لن تكلل بالنجاح إلا إذا تحلى الطرفان ذاتهما بضبط النفس إذ أن عدم القيام بذلك ستترتب عليه عواقب وخيمة. وهناك مسؤولية خاصة على يونيتا بأن يفي بالتزاماته. وعليه أن ينهي مماطلته وأن يستكمل ما تبقى من المهام الواردة في بروتوكول لوساكا والتي أعيد تأكيدها في مشروع القرار المعروض علينا اليوم. وعلى اتحاد يونيتا الآن أن يتعاون في بسط إدارة الدولة على جميع المناطق في أنغولا، ويجب عليه أن ينزع سلاح قواته وأن يوقف الهجمات المسلحة وأن يستكمل تحويل يونيتا الى منظمة سياسية.

لقد بذل المجتمع الدولي جهدا كبيرا في محاولة تحقيق السلام في أنغولا. وهذا يمثل مساهمة حيوية في السلام والتنمية في الجنوب الأفريقي برمته. وهناك حاجة ملحة الى إعادة الالتزام من جانب جميع الأطراف في عملية لوساكا. ونأمل أن يقوم زعماء الحكومة وزعماء

يونيتا، بتوجيهات الممثل الخاص للأمين العام وبدعم من المنطقة، باتخاذ الخطوات اللازمة لإعادة تنشيط عملية السلام.

السيد سواريس (البرتغال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تؤيد البرتغال تماما تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا حتى ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. وتصدق على توصية الأمين العام بتمديد الولاية لمدة شهر، مع أخذ الجمود الذي منيت به عملية تنفيذ بروتوكول لوساكا والحالة على أرض الواقع في الاعتبار.

إن عملية السلام في أنغولا وصلت الى منعطف حاسم بشكل خاص، يتسم بعدم وجود حوار متصل وبتعميق الشكوك المتبادلة. واستمر تدهور الحالة العسكرية والسياسية نتيجة للأنشطة البعيدة عن المسؤولية التي يضطلع بها اتحاد يونيتا، ودفعت عملية السلام الى حافة الهاوية، مما زاد من خطر استئناف الحرب الأهلية. والحقيقة أن التنفيذ الكامل لبروتوكول لوساكا معرض للخطر بسبب عدم قيام يونيتا بتسريح قواته بالكامل وتيسير بسط إدارة الدولة على جميع أنحاء البلد. إن هذا التصرف يعطل تحقيق السلام والاستقرار في أنغولا. وبالإضافة الى ذلك، فإن استمرار هجمات يونيتا على المناطق التي تسيطر عليها الحكومة وعلى موظفي الأمم المتحدة والمحاولات الأخرى التي يبذلها لزعزعة الاستقرار في البلد، كما أبلغنا الأمين العام، أمور تسبب قلقا بالغا للبرتغال.

وخلال الشهور الأخيرة فوت اتحاد يونيتا عدة مواعيد محددة للامتثال للمهام المتبقية في عملية السلام. وهذا النمط المستمر من عدم امتثال يونيتا لالتزاماته بموجب أحكام "اتفاقات السلام" وبروتوكول لوساكا وقرارات المجلس ذات الصلة يجب أن ينتهي. وينبغي أن يتخذ يونيتا خطوات حاسمة لا رجعة فيها من أجل حل الأزمة بالوسائل السلمية، على أساس بروتوكول لوساكا.

ونعرب عن عميق أسفنا لأنه منذ اعتماد القرار ١١٨٠ (١٩٩٨) لم يحرز تقدم يذكر في ما تبقى من المهام الرئيسية لاتفاقية السلام، حتى بعد محاولات متتالية في الأسابيع الأخيرة لإعادة العملية الى مسارها من خلال الحوار والدبلوماسية. وأود، في هذا السياق، أن أثني على الأمين العام، على الطريقة السريعة التي استجاب بها للأزمة - التي تفاقمت نتيجة لوفاة السيد بيي - وقراره بإيفاد السيد مييت وكيل الأمين العام، والسفير الإبراهيمي الى أنغولا. ونحن متأكدون أن الأمين العام سيواصل متابعته لهذه المسألة بما تستحقه من الاهتمام وأنه لن يتردد في التدخل شخصيا إذا ما اقتضى الأمر ذلك. ونرحب بتعيين ممثل خاص جديد، السيد عيسى ديالو، ونأمل أن يعطي زخما جديدا لعملية السلام. كما تدعو البرتغال حكومة أنغولا الى الاستمرار في ممارسة الصبر وضبط النفس، والى المثابرة في جهودها في سبيل استكمال عملية السلام تماما.

لقد وضع مشروع القرار المعروض أمامنا بحيث يوضح لحكومة أنغولا ويونيتا أن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي مستعدان للاستمرار في مساعدة شعب أنغولا على تحقيق الأمن والاستقرار، ونحث على تنفيذه تنفيذا كاملا.

السيد دالغرن (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن شعب أنغولا يستحق سلاما دائما. ولا يستطيع أحد، لا سيما المدنيون الذين تحملوا معاناة كبيرة، تحمل استمرار مأزق في عملية السلام. ويستحق الشعب الأنغولي وضعا أفضل من التوتر العسكري الحالي والهجمات العسكرية التي عانى منها المدنيون والسلطات الأنغولية. وموظفو الأمم المتحدة والمعونة الإنسانية. والأنغوليون يستحقون حالة أفضل من أن يشاهدوا المعونة الإنسانية متأخرة ومتوقفة بسبب الحالة الأمنية الخطيرة. وهم يستحقون وضعا أفضل من المجازفة بفقد ما تحقق فعلا في عملية السلام.

وتستشعر حكومة السويد القلق الشديد إزاء عدم إحراز تقدم في عملية السلام في أنغولا في الأشهر الماضية. وكما جاء في مشروع القرار المعروض علينا، يرجع هذا أساسا إلى فشل اتحاد يونيتا في الوفاء بالتزاماته بموجب اتفاقات السلام وبروتوكول لوساكا. ولا يمكن وجود بديل عن التنفيذ الكامل لتلك الالتزامات، بما في ذلك وعلى وجه خاص التسريح الكامل للقوات التي احتفظ بها اتحاد يونيتا بالرغم من تصريحاته وبما يتعارض مع التزاماته بموجب بروتوكول لوساكا، بالإضافة إلى ضرورة التعاون في بسط سلطة الدولة.

ونحن نأمل في أن تستخدم الحكومة واتحاد يونيتا الأسابيع القادمة لإعادة عملية السلام إلى مسارها ويعطيا الأولوية للحاجة إلى المصالحة الوطنية وبناء الثقة على أساس احترام الحقوق الإنسانية لكل الأنغوليين. ونحث كلا

الطرفين، وخاصة اتحاد يونيتا، على التعاون مع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا، وعلى ضمان سلامة موظفي الأمم المتحدة والمعونة الإنسانية وأمنهم.

ونرحب بالزيارة الأخيرة التي قام بها المبعوث الخاص للأمين العام، السفير الإبراهيمي، إلى أنغولا والمنطقة، وبتعيين السيد عيسى ديالو ممثلا خاصا جديدا للأمين العام، ونؤمل في أن تعطي هذه الخطوات عملية السلام الزخم الذي يتضح أنها بحاجة إليه. ونتفق مع الأمين العام في أن مواصلة العمل نحو السلام والمصالحة هو خير سبيل إلى إجلال ذكرى السيد بيي ومن كانوا معه الذين لقوا حتفهم المأساوي في حزيران/يونيه الماضي.

وتعتقد حكومة السويد بأن الأمم المتحدة سيظل لها دور هام في دعم وبناء السلام في أنغولا. وعناصر متعددة من بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا، من عسكريين وشرطة وعاملين بالشؤون السياسية وحقوق الإنسان، قدمت جميعها إسهامات حيوية في عملية السلام. ونتطلع إلى التوصيات التي سيتقدم بها الأمين العام عن دور الأمم المتحدة مستقبلا في أنغولا في هذه المجالات. وتوقعا لهذه التوصيات، فنحن نؤيد كاملا مشروع القرار المعروض أمامنا اليوم، والذي سيمدد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا حتى ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨.

السيد نيهاوس (كوستاريكا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): منذ أكثر من عشر سنوات بدأت الأمم المتحدة ما يمكن أن نسميه بتواجدها الطويل والمثير للإحباط والمضني في أنغولا. ولم تنجم عن العديد من القرارات والبيانات الرئاسية والبيانات الصحفية أية آثار إيجابية. واليوم نواجه موقفا فائق الخطورة حيث لا يوجد حتى حوار سياسي محدد الهدف. وسقط شهداء مثل السيد بيي، وهبوا حياتهم ثم ضحوا بها بالفعل من أجل الهدف النبيل للمصالحة ومن أفراد الشعب الأنغولي. ونغتنم هذه الفرصة للإعراب عن شكرنا الدائب للسيد بيي ومعاونيه.

لقد شُغل المجتمع الدولي بالمشكلة أثناء هذه الفترة الطويلة، التي شهدت محاولات لإنشاء حكومة وحدة وطنية ولمساعدة الشعب الأنغولي على أن يصبح عضوا نشطا في المجتمع الدولي. ورغما عن التهديدات الدائبة والتدابير التي صدرت عن المجتمع الدولي، لم يكن هذا ممكنا. وتقع المسؤولية عن هذه النتيجة السلبية على اتحاد يونيتا وعلى الذين يؤيدون أنشطة اتحاد يونيتا من خارج البلاد عن طريق الاتجار بالمعادن النفيسة.

وتنص شروط الجزاءات المفروضة أخيرا بموجب القرار ١١٧٦ (١٩٩٨) بوضوح على وجوب عدم تقديم أية مساعدة مالية لاتحاد يونيتا. ومن الضروري تنفيذ هذه الجزاءات وبالكامل من جانب كل الدول الأعضاء بالأمم المتحدة، من أجل التوصل إلى نتائج إيجابية.

وتؤمن بلادي إيمانا أكيدا بالتسوية السلمية للمنازعات. غير أننا نعرف بأن هذا غير ممكن إلا إذا توفرت الإرادة السياسية والثقة بين الأطراف، وهو الأمر الذي لا يتوفر الآن في الموقف الأنغولي للأسف. إن الوضع يتدهور يوما بعد يوم. وذهبنا من مجرد التنديد باتحاد يونيتا إلى التنديد أيضا بانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها الشرطة الوطنية الأنغولية. وهذا راجع إلى تزايد العنف واستمرار اتحاد يونيتا في رفض التفاوض، وتنفيذ بروتوكول لوساكا واتفاقات السلام وبسط سلطة الدولة على المناطق الباقية. وكثيرا ما انضمت بلادي إلى بقية المجتمع الدولي في مطالبة الأطراف في عملية السلام الأنغولية بأن تحترم اتفاقاتها. وهذه المطالبات رغما عن تكرارها ما زالت وجيهة. ومن واجبنا اليوم أن نطلب إلى اتحاد يونيتا وأصدقائه في الخارج أن يحترموا بروتوكول لوساكا واتفاقات السلام على الفور وبدون شروط.

إن الحالة الإنسانية في أنغولا ما زالت تشغل بال وفدي. وأدى مستوى العنف إلى تزايد عدد الأشخاص المشردين داخليا وإلى جعل تقديم المعونة الإنسانية أكثر صعوبة، ذلك أن المنظمات الدولية نفسها تتعرض للتهديد والإساءات، الأمر الذي يعرقل جهودها الإنسانية.

إن المهمة الأساسية للمجتمع الدولي هي أن يشجع بقوة على حوار يؤدي بالأطراف إلى الدخول في مباحثات مباشرة تجعل في الإمكان التوصل إلى تسوية للأزمة الأنغولية مع احترام حقوق الإنسان وبما يتمشى مع المبادئ الأساسية للمنظمة. ويسرنا أن نلاحظ أن الأمين العام قد عين ممثلا خاصا جديدا، السيد عيسى ديالو، ونحن نؤمل أن ينجح في عمله وألا تذهب جهود السيد بيي وتفانيه سدى. وعلى أية حال، فإن مثل هذا النجاح سيتوقف على الأطراف، وخاصة اتحاد يونيتا، وعلى اعتناقهم لروح صريحة وبناءة ولتصميم على التوصل إلى تسوية للصراع في أنغولا.

وتؤيد كوستاريكا توصيات الأمين العام وستصوت لصالح مشروع القرار المعروض أمامنا والذي سيمدد مجلس الأمن بموجبه ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا بشكلها الحالي حتى ١٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٨.

السيد شن غوفانغ (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): حينما اتخذ مجلس الأمن القرار ١١٨٠ (١٩٩٨) قبل شهرين تقريبا، أعرب وفدي عن الأمل في أن تفضي الجزاءات الجديدة إلى احترام اتحاد يونيتا التزاماته بموجب بروتوكول لوساكا لكي تبلغ عملية السلام في أنغولا، التي استمرت منذ عدد من السنين، نهاية ناجحة. وللأسف لم تتأت النتيجة المتوقعة. على العكس من هذا، ظلت الحالة في أنغولا مستمرة في التدهور في الفترة الأخيرة، وتوقفت عملية السلام، وازداد خطر نشوب صراع مسلح شامل ونعتقد أن اتحاد يونيتا يتحمل المسؤولية الرئيسية عن هذا الموقف.

ولم يكن من السهل وضع عملية السلام في أنغولا في مسارها. لقد استثمر المجتمع الدولي موارد كبيرة في هذه العملية، وفقد الكثيرون، بمن فيهم السيد بيي، حياتهم من أجل تلك العملية. وعلى مجلس الأمن أن يبذل كل ما في وسعه للإبقاء على عملية السلام في مسارها.

وتطالب الصين اتحاد يونيتا بأن يحترم التزاماته فورا وبدون شروط، وأن يسرح القوات العسكرية تحت إمرته، وأن يضع حدا للعنف ضد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا وضد حكومة أنغولا وشعبها وأن يلتزم بالتعاون مع الأمم المتحدة ومع حكومة أنغولا في تسوية الأزمة بطريقة سلمية.

وترحب الصين بتعيين الأمين العام للسيد عيسى ديالو ممثلا خاصا جديدا له في أنغولا، ونؤمل أن يلعب السيد ديالو دورا إيجابيا، ونتطلع إلى التقرير والمقترحات التي سيتقدم بها السيد الأخضر الإبراهيمي عن مستقبل دور الأمم المتحدة في أنغولا. وبالإضافة إلى ذلك، نحن نؤيد تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا حتى ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨.

وسيصوت الوفد الصيني لصالح مشروع القرار المعروض على المجلس.

السيد جاغني (غامبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): مرة أخرى نجد أنفسنا في مواجهة حالة عاجلة، وليس بين يدينا إلا القليل من الخيارات في مواجهة نزاع يبدو مستعصيا على الحل. لقد شهدنا ذلك من قبل بالنسبة للحالة في أنغولا، ففي كل مرة تناقش فيها وتنتعش آمالنا سرعان ما تتحطم على الفور لسبب أو لآخر. إن المجتمع الدولي بذل كل جهد ممكن في حدود الطاقة الإنسانية لإحلال السلم في أنغولا، لكن هذه الجهود أحبطت دوما ووصلت الآن إلى حالة اللاحرب واللاسلم. بل إن هذا الوصف يبدو الآن مخففا في ضوء الحالة السياسية والأمنية سريعة التردي. وفي هذه العملية، كالعادة، فإن الأبرياء المدنيين تحملوا وطأة الصعوبات والفظائع التي صاحبتها من انتهاكات لحقوق الإنسان والتعرض لأخطار الألغام الأرضية وأعمال القتل الجماعي والفقر واعتلال الصحة والمرض، وتشرد الناس داخليا والخوف من شبح التحول إلى لاجئين - والقائمة تستمر إلى ما لا نهاية.

ومشروع القرار المطروح علينا هو محاولة الفرصة الأخيرة لإنقاذ عملية السلم قبل انتهاء ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا. ونأمل أن يفهم الطرفان المعنيان مرة وإلى الأبد أنه لا بديل عن بروتوكول لوساكا. وفي هذا السياق يرحب وفدي أيضا بتعيين ممثل خاص جديد لكي يواصل العمل الممتاز الذي كان السيد بيي يقوم به، ونناشد كل الأنغوليين أن يقدموا دعمهم الراسخ له في وفائه بمهمته.

وفي نفس السياق، نلاحظ مع الارتياح أن الأمين العام أرسل مبعوثا خاصا إلى المنطقة. ونحن نتوق إلى الاستماع إلى تقييمه للحالة عند عودته. وإلى أن يحين ذلك، يوافق وفدي على توصية الأمين العام بتمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا لمدة شهر، أي حتى ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨.

وما سيتأتى بعد ذلك سيعتمد إلى حد كبير على الأنغوليين أنفسهم. ينبغي عليهم فقط أن يستلهموا الكلمات التي أدلى بها من أشادوا بالسيد بيي الراحل وفريقه على تقديمهم أكبر التضحيات وأن يحاولوا قصاراهم لتحقيق حلمهم العزيز، حلم تحقيق السلم والمصالحة الوطنية في أنغولا. وقد أعرب الأمين العام عن ذلك بأبلغ البيان عندما قال في تقريره:

"وأفضل طريقة لتكريم ذكرى السيد بيي هي، من ثم، أن تعمل الحكومة، ويونيتا بخاصة، بتصميم على تحقيق السلام الحقيقي والمصالحة الوطنية، اللذين يستحقهما شعب أنغولا أيما استحقاق". [S/1998/723، الفقرة ٤٠]

السيد تاكاسو (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إننا نواجه منعطفا حاسما في عملية السلم الأنغولية والمجتمع الدولي مضطر مرة أخرى للإعراب عن قلقه البالغ إزاء الحالة المتردية في ذلك البلد. وتقرير الأمين العام يحدد، بشكل واضح لا لبس فيه، الطرف الذي يتحمل المسؤولية الأساسية عن التطورات السلبية التي وقعت مؤخرا، ألا وهو اتحاد يونيتا. فبسبب تجاهله المستمر والصارخ لعملية السلم يتعرض التقدم الذي أحرز حتى الآن للخطر وأن العملية بكاملها يمكن أن تنهار.

إن صبر المجتمع الدولي نفد لأن اتحاد يونيتا لم يحترم المرة تلو الأخرى التزاماته بموجب بروتوكول لوساكا وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ومرة أخرى ندعو الاتحاد للامتثال الكامل غير المشروط لأحكام البروتوكول وتلك القرارات. وعلى وجه الخصوص، من الحتمي على يونيتا أن ينزع سلاح قواته وأن يستكمل تسليم المناطق التي يحتلها للحكومة بأسرع ما يمكن.

إن الحالة في أنغولا كما وصفها الأمين العام في تقريره تبعث على الإحباط الكبير. ونشعر بالقلق البالغ لاحتمال استئناف عمليات عدائية واسعة النطاق. فالطرفان يزيدان من قدرتيهما العسكريتين ويتبادلان الدعايات الملتهبة، ويقومان بأعمال تتعارض والجهود التي يبذلها الشعب الأنغولي لتحقيق المصالحة الوطنية. ولا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للحالة في أنغولا. ومن الملح أن تدخل الحكومة واتحاد يونيتا في حوار سياسي لوضع حد فوري لهذا التصعيد الخطير للتوترات. والأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن، ما فتئا يعملان من أجل حل المشكلة في أنغولا منذ عقد، بدءا ببعثة الأمم المتحدة الأولى للتحقق في أنغولا (بعثة التحقق الأولى). ومؤخرا فإن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا ما فتئت تعمل دون كلل مع شعب أنغولا لضمان التنفيذ الكامل لبروتوكول لوساكا من أجل وضع حد للسنوات الطويلة من الصراع. ولهذا فإننا نشعر بالانزعاج الكبير لعدم التعاون مع أنشطة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا وإزاء الجهود الرامية حتى إلى إعاقتها من جانب الطرفين وخاصة من يونيتا.

ويتوقع من الحكومة أيضا أن تمتثل لمتطلبات بروتوكول لوساكا وأن تحجم عن أية إجراءات لا تتسق معها. ونحن نحث الطرفين بقوة على التعاون الكامل مع بعثة مراقبي الأمم المتحدة.

ونحن ممتنون للأمين العام على التزامه الراسخ بعملية السلم ونتطلع إلى الاستماع إلى تقرير مبعوثه الخاص السيد الإبراهيمي عند عودته إلى نيويورك، وذلك حتى نتمكن من التوصل إلى تقييم أفضل للحالة وأن نرسم مسار العمل في المستقبل. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أرحب بتعيين السيد عيسى ديالو ممثلا خاصا جديدا للأمين العام. ووفدي يتطلع إلى العمل معه في الأشهر المقبلة.

وكما قلت قبل قليل، هذه مرحلة حاسمة في عملية السلم الأنغولية. وهناك الكثير من المسائل التي تتعرض للخطر بالنسبة للشعب والمجتمع الدولي. والمجتمع الدولي ينبغي ألا يخذل الشعب الأنغولي بالسماح للحالة بأن تتردى مرة أخرى إلى صراع واسع النطاق. لذلك فإن مشروع القرار المعروض علينا يدعو إلى الإذن بتمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا لمدة شهر، وبعد ذلك سيتم استعراض مستقبلها على أساس تقييم الحالة الذي سيقدمه المبعوث الخاص. ونأمل أن يرسل هذا رسالة واضحة ليس فحسب إلى اتحاد يونيتا، بل أيضا إلى الحكومة فيما يتصل بدوريهما ومسؤولياتهما لتحقيق المصالحة الوطنية الفعالة وفقا لبروتوكول لوساكا. ولهذا السبب ستصوت اليابان مؤيدة له.

وختاما، أضم صوتي إلى سائر أعضاء المجلس في الإشادة بالسيد بيي وبالموظفين الخمسة في البعثة والطيارين الذين لقوا حتفهم عند سقوط طائرتهم قرب أبيدجان. إن إسهامهم في عملية السلام عظيم جدا ولسوف تخلد ذكراهم. ويشاطر وفدي رغبة الأمين العام، التي واقتبسها سفير غامبيا، بأن تضحيتهم يجب ألا تذهب سدى. ونحن واثقون بأن السيد ديالو سيكون فعالا في مواصلة العمل الهام الذي كرس السيد بيي وغيره جهودهم وأرواحهم من أجله.

السيد ثيبو (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): في الأشهر الأخيرة تدهورت الحالة في أنغولا تدهورا كبيرا، واتسمت بوجه خاص بزيادة العنف والجريمة وغياب أي حوار بين الحكومة واتحاد يونيتا - وهو

المسؤول عن هذا - وعودة ظهور المناخ العام للخوف بين السكان المدنيين والنزوح الإجباري لأكثر من ٠٠٠ ١٢٠ شخص منذ آذار/مارس ١٩٩٨. ويبرز تقرير الأمين العام أيضا أن تزايد انعدام الأمن أعاق أنشطة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا.

ووفد فرنسا يأسف بشدة لهذا التطور الذي يتعارض مع جهود السلم والمصالحة التي كرس السيد بيي نفسه من أجلها بلا كلل. ومرة أخرى يود وفد فرنسا أن يشيد بعمل السيد بيي وزملائه وأن يرحب بتعيين السيد ديالو الممثل الخاص الجديد للأمين العام، الذي نؤكد له دعمنا.

ونحن نشجب كثيرا موقف اتحاد يونيتا الذي لم يف حتى الآن بالتزاميه الأساسيين بمقتضى بروتوكول لوساكا: ألا وهما التسريح الكامل لقواته وقبول بسط إدارة الدولة على كامل الإقليم الوطني. واتحاد يونيتا بتصعيده تكتيكاته التسويفية وعدم احترامه للالتزامات والحدود الزمنية التي تعهد باحترامها، يتحمل المسؤولية الرئيسية عن التطورات الحالية.

إن مشروع القرار المعروض علينا اليوم يطالب اتحاد يونيتا بأن يذعن فورا لالتزاماته بموجب بروتوكول لوساكا وبأن يحجم عن اتخاذ أية أنشطة من شأنها تقويض عملية المصالحة الوطنية.

وفي هذا الإطار، نرحب بتجديد حكومة أنغولا أمام المجلس اليوم لالتزامها بالسعي للتوصل إلى حل سياسي وسلمي وبكفالة التنفيذ التام لبروتوكول لوساكا. ونؤكد لحكومة أنغولا دعم فرنسا لها في أعمالها الرامية لإعادة التعمير وتحقيق المصالحة الوطنية.

إننا نأمل أن تمدنا البعثة التي ينفذها حاليا المبعوث الخاص للأمين العام، السيد الإبراهيمي، بتقييم كامل للحالة في البلد، وأن توفر لنا السبل والوسائل اللازمة لإذكاء جذوة عملية السلام وتمكننا من إجراء تقييم كامل لدور الأمم المتحدة في المستقبل. ومن هذا المنطلق، نؤيد تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة لمدة شهر، ومن ثم سنصوت مؤيدين لمشروع القرار المعروض علينا.

السيد فيدوتوف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): إن الاتحاد الروسي يتابع التطورات في أنغولا بجزع. فقد تدهورت الحالة على نحو مستمر هناك خلال الأشهر الماضية وبات خطر اندلاع الحرب من جديد كبيرا في ذلك البلد. والسبب في تدهور الحالة يعود إلى عدم وفاء اتحاد يونيتا المستمر بما تعهد به بموجب اتفاقات السلام وتعطيله لبسط إدارة الدولة واستمراره المحموم في بناء قدراته العسكرية.

وهناك تصعيد خطير للهجمات المسلحة على ممثلي السلطات الحكومية وأفراد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا والموظفين الدوليين والسكان المدنيين. وبدلا عن العمل نحو تحويل يونيتا الكامل إلى حزب سياسي، وفقا لبروتوكول لوساكا، فإن قيادات اتحاد يونيتا، على الرغم من الوعود التي قطعتها في وقت سابق، تتقدم بمزيد من المطالب والأعذار. إن يونيتا بعمله ذلك لا يضير بقضية المصالحة وحسب، بل يتجاهل مباشرة تحذيرات مجلس الأمن المتكررة. إن تصرفات اتحاد يونيتا غير مقبولة لا سيما أن أنشطته تزيد من زعزعة الاستقرار ليس في داخل أنغولا وحدها بل في البلدان المجاورة أيضا، مما قد يؤدي إلى استئناف النزاع في المنطقة دون الإقليمية الأفريقية الأوسع.

إن المجتمع الدولي بذل جهودا كبيرة لتعزيز تسوية سلمية في أنغولا. ونحن على اقتناع بضرورة استمرار هذه السياسة. ولكن يجب على الأطراف الأنغولية نفسها أن تقر كذلك بعدم فعالية تلك المساعدة دون احترام السلام في أنغولا.

إننا نطالب اتحاد يونيتا بأن يفي بدون شرط أو قيد وفورا بالتزاماته بموجب بروتوكول لوساكا. ونتوقع من حكومة أنغولا كذلك أن تواصل بصدق احترام التزاماتها القائمة بموجب اتفاق السلام.

إن مشروع القرار الذي سيعتمده مجلس الأمن اليوم ذو طابع انتقالي إلى حد ما، حيث أننا نناقش أمر تمديد ولاية البعثة لمدة ٣٠ يوما، في انتظار أن يقدم الأمين العام توصيات رئيسية وهامة جديدة، وهي توصيات يجب أن نقوم خلال فترة إعدادها بإعادة تقييم دور الأمم المتحدة في أنغولا. ونحن نرحب بإيفاد المبعوث الخاص للأمين العام، السيد الإبراهيمي، وننتظر تقريره.

ونعتقد أن من الضروري أن يواصل الأمين العام الاضطلاع بدور في عملية السلام. إن تنفيذ بروتوكول لوساكا وإحراز تقدم في المصالحة الوطنية سيكونا أفضل

تكريم لذكرى الممثل الخاص للأمين العام، السيد بيي، الذي لقي حتفه على نحو مأساوي أثناء اضطلاعه بمهامه. ونحن نعرب عن كامل تأييدنا لخلفه، السيد ديالو، ونأمل أن تتعاون معه الأطراف الأنغولية تعاونا كاملا. ولا بد لمجلس الأمن أن يبقي التطورات في أنغولا قيد نظره المستمر.

السيد دانغي ريواكا (غابون) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): على الرغم من ظهور دلائل إيجابية ملموسة في بداية هذا العام تبيح التنبؤ بعودة السلام إلى أنغولا، لا سيما مع سن القانون الذي يعترف باتحاد يونيتا حزبا سياسيا، وتعيين الحكومة لعناصره الرسمية في مناصب عليا، وتطبيع الحالة في بعض المقاطعات، وتوقف بث إذاعة فورغان، يؤسفنا الآن أن نلاحظ أن الحالة السياسية والأمنية والإنسانية قد تدهورت مرة أخرى بسبب تعنت يونيتا.

لقد شهدنا دلائل على تحركات غير عادية للقوات في المناطق التي يسيطر عليها اتحاد يونيتا، مما يشير إلى التأهب لاستئناف الأعمال العدائية. إن هذا الموقف يجب أن يدان لأنه يتعارض مع روح ونص اتفاقات لوساكا وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ومن ثم فإننا نطالب يونيتا بأن يفي بكلمته وبأن يحترم الالتزامات التي قطعها بمحض إرادته، بما في ذلك التسريح الكامل لمقاتليه وبسط سلطة الدولة على المقاطعات الأربع التي لا تزال تحت سلطة يونيتا، وهي أندولو وبايلوندو ومونغو ونيريا.

وبالمثل، بدلا من أن يواصل اتحاد يونيتا زراعة المزيد من الألغام، يتعين عليه، من أجل مصلحة الشعب الأنغولي الذي يتطلع للسلام ولتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، أن يسمح للحكومة وللمنظمات الدولية التي تملك التكنولوجيا اللازمة أن تواصل عمليات إزالة الألغام. فمن شأن اكتمال هذه العمليات أن ييسر حركة الأفراد وزراعة الأراضي الخصبة وتوزيع المساعدة الإنسانية التي يحتاج إليها الأنغوليون أيما احتياج.

وفي هذا السياق، نرحب بترشيح السيد عيسى ديالو مؤخرا ليصبح ممثلا خاصا جديدا للأمين العام في أنغولا، ونحن على ثقة بأن التزامه بقضايا أفريقيا وبالسلم بصفة عامة يمثل عنصرا لا جدال فيه في استمرار أعمال بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا.

ولجميع هذه الأسباب يؤيد وفدي تمديد ولاية البعثة إلى ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ وسيصوت مؤيدا مشروع القرار المعروض علينا.

السيد المنصور (البحرين): أود في البداية أن أقدم الشكر والتقدير إلى الأمين العام على تقريره المفصَّل عن الحالة في أنغولا وعلى اضطلاعه بدور فعال وعن كثب فيها. وكذلك أوجه الشكر والتقدير إلى الدول المراقبة الثلاث (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي والبرتغال)، وكذلك إلى الدول التي تعمل على حل الأزمة في أنغولا، وإلى موظفي الأمم المتحدة وهيئات الإغاثة الدولية العاملين في أنغولا. كما أود أن أقدم تمنيات وفد بلادي لممثل الأمين العام الجديد في أنغولا، السيد عيسى ديالو، بالتوفيق في مهمته الجديدة.

وقد جاءنا التقرير مع الأسف بالكثير من السلبيات بشأن تنفيذ بروتوكول لوساكا والتي شكلت عقبات في وجه العملية السلمية في أنغولا وذلك لتعنت اتحاد يونيتا وإصرار قادته على عدم دفع عجلة السلام في هذا البلد ومنح شعبه الحياة الطبيعية التي طال انتظاره لها. وما هذا التأخير إلا نتيجة لتهرب اتحاد يونيتا من التزاماته التي وافق عليها والتي تعهد بها من أجل إحلال السلام في هذا البلد.

سيؤيد وفد بلادي مشروع القرار الذي أمامنا انطلاقا من حرص دولة البحرين على إحلال السلام الدائم في أنغولا، على أن يلتزم قادة اتحاد يونيتا بتعهداتهم تجاه العملية السلمية. وفي هذا السياق، نكرر نداءنا إلى حكومة أنغولا، وإلى يونيتا بشكل خاص، من أجل تحقيق المصالحة الوطنية. ونطالب اتحاد يونيتا بتسليم المناطق التي يسيطر عليها وتسريح قواته التي ما زال يحتفظ بها، وإعادة إدماجهم في المجتمع لما لتأخير ذلك من سلبيات على المجتمع الأنغولي من النواحي الأمنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والإنسانية.

أخيرا، ثمة عامل مهم يدعونا إلى توجيه ندائنا هذا إلى الطرفين للعمل على إحلال السلام والصلح النهائي والدائم بينهما، وهو أن الممثل الخاص للأمين العام، السيد إليون بلوندين بيي وبعض معاونيه قد ضحوا بحياتهم وهم يحاولون العمل على عودة الحياة الطبيعية إلى أنغولا. فعلى طرفي النزاع، تخليدا لأرواحهم وتقديرا لجهودهم،

العمل معا على الإيفاء الكامل بالتزاماتهما التي وافقا عليها بموجب بروتوكول لوساكا.

السيدة أوديرا (كينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن الحالة في أنغولا تدهورت تدهورا سريعا، فهددت بذلك لا مجرد استقرار هذا البلد المتعثر بل السلم والأمن الإقليميين كذلك. ويشعر وفد كينيا بقلق بالغ إزاء غياب حسن النوايا السياسية، مما صعد الأزمة في أنغولا.

ومما يؤسف له أن الحالة العسكرية والأمنية تتجه نحو تجديد المواجهة. ونحن نناشد الحكومة ويونيتا ممارسة ضبط النفس إلى أقصى حد وإبعاد شعب أنغولا عن حافة الهاوية.

ومع تدهور الحالة الأمنية، تدهورت الحالة الإنسانية وتزايد عدد السكان المشردين داخليا، إلى أن أصبح ١٠ في المائة من سكان البلد في هذه الفئة. وفر عدد كبير من سكان أنغولا إلى البلدان المجاورة، مع استمرار معاناة المشردين داخليا من المرض ونقص الأغذية والإمدادات الطبية، ونشجع المجتمع الدولي على مقاومة الشعور باليأس وعلى مواصلة جهوده التي تمس الحاجة إليها لتخفيف محنة شعب أنغولا.

إن هذه التطورات السياسية والعسكرية قوضت ثقة الطرفين كليهما في التمسك بجميع عناصر بروتوكول لوساكا، التي تعتبر جوهر عملية السلام. وليس بوسعنا إلا أن نحثهما على العودة سريعا إلى طاولة المفاوضات.

لقد كان لهذه الأزمة تأثير شديد على أعمال بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا. وبسبب وجود تصور بين الطرفين بأن الحل العسكري ممكن أصبح وجود البعثة أشد أهمية. ولذلك يسرنا أن نلاحظ وقف تخفيض العنصر العسكري للبعثة مؤقتا. ونرى أن وجود البعثة سيظل عنصرا مثبتا للاستقرار في إطار عملية السلام.

وإزاء هذه الخلفية، يرحب وفدي بمشروع القرار بتمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا لمدة شهر، حتى ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨.

ويؤيد وفدي بشدة النداء الموجه من الأمين العام إلى حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية وإلى يونيتا بصفة خاصة بتجديد الجهود في سبيل تحقيق المصالحة الوطنية، والبدء في تدابير لبناء الثقة، فورا، على الصعيدين الوطني والمحلي، بما في ذلك إعادة تنشيط الآليات المشتركة في المقاطعات بصورة عاجلة.

وبدون المصالحة فإن السلام الدائم سيبقى حلما بعيد المنال. ونناشد قادة أنغولا أن ينظروا في ضمائرهم وأن يضعوا جانبا خلافاتهم السياسية وأن يجتمعوا لبناء أنغولا كبلد ينعم بالسلام والوحدة والرخاء.

وهذا أهم ما يقلق المجلس، وهذا هو أيضا ما دعا الأمين العام إلى سرعة إيفاد مبعوثه الخاص، السفير الأخضر الإبراهيمي، إلى المنطقة. وعلينا أن نبني بسرعة على التقدم الهائل الذي حققه الراحل السيد إليون بلوندين بيي لضمان عدم ضياع هذه المكاسب إلى الأبد.

ونرحب بتعيين السيد عيسى ديالو ممثلا خاصا للأمين العام في أنغولا. ونتمنى له نجاحا كبيرا ونؤكد له تعاوننا الكامل. وإننا نقوم بذلك لا بوصفنا عضوا في هذا المجلس ورئيسا للجنة الجزاءات، بل كأمة أفريقية أيضا. إن تعاون الطرفين مع السيد ديالو سيكون تكريما مناسبا لذكرى الراحل السيد بيي.

السيد بيرلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن عملية السلام في أنغولا تمر بمرحلة حرجة. فالحالة السياسية والأمنية المتدهورة في أنغولا تستدعي اتخاذ تدابير بناءة ومبتكرة لتحقيق السلام الدائم. لقد رحبت الولايات المتحدة بقرار الأمين العام بإيفاد مبعوث خاص إلى أنغولا، ويشجعنا النجاح الذي حققه السيد الابراهيمي، المبعوث الخاص في إقناع الطرفين الأنغوليين باستئناف حوارهما، والتقدم الحثيث في عملية السلام أثناء زيارته وبعدها. ونحث الطرفين على التعاون الكامل مع الممثل الخاص الجديد للأمين العام، السيد ديالو، للاستفادة من هذا الزخم.

ستصوت الولايات المتحدة اليوم، تأييدا لمشروع القرار الخاص بتمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا حتى ١٥ أيلول/سبتمبر. ونتطلع إلى استعراض متعمق لوجود الأمم المتحدة في أنغولا، في المستقبل، عند عرض الأمين العام لتوصياته على المجلس في نهاية هذا الشهر.

ولئن كان المجتمع الدولي يواصل إثبات التزامه بالمساعدة في عملية السلام في أنغولا، فإن المسؤولية عن السلام تقع على عاتق الأنغوليين أنفسهم. ونحث حكومة أنغولا ويونيتا على الاحترام الكامل وغير المشروط للالتزامات التي تعهد بها الطرفان عند التوقيع على بروتوكول لوساكا، ويجب على اتحاد يونيتا أن ينزع سلاحه بالكامل وأن يتعاون في بسط إدارة الدولة في جميع أنحاء الإقليم الوطني، فورا وبدون شروط. ويجب على حكومة أنغولا أن تحترم وتحمي حقوق جميع مواطني أنغولا وكذلك دور يونيتا الشرعي كحزب سياسي.

إن العنف العشوائي والدعاية والتجنيد القسري وزرع الألغام الجديدة كلها تقوض عملية السلام وتحض على مزيد من العنف. ويجب أن تتوقف هذه الأنشطة. وتدين الولايات المتحدة بأقوى العبارات مرتكبي مذبحة تموز/يوليه في مقاطعة لوندا نوري. ونشعر بقلق عميق إزاء التقارير الأخيرة الخاصة بخسائر مماثلة في الأرواح في مقاطعة مالانغي.

ويجب أن تتاح لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا إمكانية الوصول الكامل والفوري حتى تتمكن من الاضطلاع بأنشطة التحقق المكلفة بها. كما ندعو حكومة أنغولا واتحاد يونيتا إلى ضمان سلامة جميع موظفي الأمم المتحدة والموظفين الدوليين وحرية حركتهم، دون شروط، حتى يتمكنوا من مواصلة عملهم الحيوي بصورة آمنة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لسلوفينيا.

إن التطورات الأخيرة في أنغولا دفعت البلد إلى حافة الهاوية. وتجري تحضيرات عسكرية نشطة، وتقوم الحكومة ويونيتا بعمليات تجنيد قسرية. وزرع الألغام منتشر في البلد وشهدت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا عددا متزايدا من الهجمات على القرى ومراكز الشرطة في المناطق النائية.

والحالة خطيرة بصورة خاصة حيث أن هناك أكثر من مليون شخص مشردون داخليا نتيجة لخروج عملية السلام عن مسارها. ولا شك أن اتحاد يونيتا يتحمل أكبر مسؤولية عن هذه الحالة المحزنة. وقد فرض هذا المجلس في ١ تموز/يوليه جزاءات إضافية على يونيتا، استجابة لعدم التوصل إلى حل للوضع في اندولو، وبايلوندو، ومونغو، ونهاريا، بغرض دفع اتحاد يونيتا إلى التعاون.

وبدلا من تسليم المعاقل في المرتفعات الوسطى، شرع اتحاد يونيتا منذ ذلك الحين في ما يبدو أنه حملة منسقة بعناية للعودة الى الاستيلاء على مناطق تخلى عنها للحكومة. وهذا النهج المؤسف أكد أيضا الشبهات في أن اتحاد يونيتا قد احتفظ باحتياطي من خيرة وحداته المقاتلة وبعتادها الحديث على الرغم من كل التأكيدات على العكس من ذلك. وغني عن القول إن مثل هذا السلوك يمثل خرقا فاضحا لبروتوكول لوساكا.

أما الحكومة، فقد ساعدت بدورها في تعميق مناخ عدم الثقة وانعدام الأمن في البلاد بتكثيفها لما وصفه الأمين العام في تقريره الأخير بـ "دعاية معادية". ويزيد هذا التطور من أسفنا في ضوء توقف اتحاد يونيتا عن إذاعاته ضد الحكومة في ١ نيسان/أبريل، عندما أغلق محطة إذاعة فورغان واتخذ خطوة رئيسية نحو الامتثال الكامل لعملية السلام.

وهكذا تستدعي الحالة في أنغولا جهود وساطة مجددة من جانب المجتمع الدولي. ومن الجدير بالملاحظة أن تزايد العنف المقلق قد جاء في أعقاب الوفاة المؤسفة للممثل الخاص للأمين العام، السيد أليون بلوندين بيي في ٢٦ حزيران/يونيه. وجدير بالملاحظة أيضا أن التواجد مؤخرا للمبعوث الخاص للأمين العام في أنغولا، السيد الأخضر الإبراهيمي، قد ساعد على استقرار الحالة، وتسبب في عودة رئيس وفد اتحاد يونيتا، السيد أساياس ساماكوف الى لواندا. ولذا ترحب سلوفينيا بتعيين السيد عيسى ديالو ممثلا خاصا جديدا للأمين العام في أنغولا. ونشجعه على مواصلة أعمال السيد بلوندين بيي وعلى إعادة عملية السلام الى مسارها بأسرع وقت مستطاع.

وفي هذا السياق، نود أن نناشد الحكومة واتحاد يونيتا على الكف عن الأعمال التي قد تقوض أطول فترة سلام عرفتها أنغولا منذ عقود. ونحثهم على الاستمرار في البحث عن حل غير عسكري لخلافاتهم، بمساعدة المجتمع الدولي.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أقول إنه لا مناص من أن يكون تنفيذ اتفاق سلام بعد حرب أهلية طويلة ومدمرة

عمل توازن صعب. لقد خلفت سنوات الصراع الأهلي بصماتها المأسوية، على نفسية جيل بأكمله من الأنغوليين الذين أصبح العنف والجوع ومنطق البندقية لهم طريقة حياة. لذلك فإن من الضروري تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا لمدة شهر، مثلما يقترحه الأمين العام. والواقع أن من المحتم أن يوجد حل للمأزق الحالي وأن يحافظ على بروتوكول لوساكا. ولذلك، فإن سلوفينيا ستنضم الى أعضاء مجلس الأمن الآخرين في التصويت لصالح مشروع القرار.

الآن استأنف عملي كرئيس للمجلس.

أطرح الآن على التصويت مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1998/749.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:
الاتحاد الروسي، البحرين، البرازيل، البرتغال، سلوفينيا، السويد، الصين، غابون، غامبيا، فرنسا، كوستاريكا، كينيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نتيجة التصويت كانت ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١١٩٠ (١٩٩٨).

لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٣٥.